

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
وكالة الوزارة للشئون التعليمية

أسس تقويم البرامج الأكاديمية في التعليم العالي

ورقة عمل مقدمة إلى

«ندوة عن التعليم العالي في المملكة العربية السعودية :

رؤى مستقبلية للقرن الواحد والعشرين»

خلال الفترة من ٤ - ٧ جمادى الآخرة ١٤١٨هـ

إعداد

الأستاذ الدكتور / عبد العزيز بن عبدالوهاب البابطين

قسم التربية

كلية التربية - جامعة الملك سعود

أسس تقويم البرامج الأكاديمية في التعليم العالي
عبد العزيز بن عبد الوهاب البابطين
استاذ بقسم التربية
كلية التربية بالرياض - جامعة الملك سعود

ملخص

ينصب موضوع هذه الورقة على توضيح أهمية وضع أسس عامة لتقويم البرامج الأكاديمية في التعليم العالي من أجل تطوير تلك البرامج وتحسينها بشكل دوري . وقد استعرضت الورقة نشأة التعليم العالي السعودي وتطوره، وأهدافه، وحددت وظائفه الأساسية من تعليم ، وبحث علمي ، وخدمة مجتمع . وتناولت الورقة مكونات البرامج الأكاديمية الرئيسية التالية : الأهداف ، المحتوى ، طرق التدريس ، والتقويم . وحددت الورقة الأسس الأولية لعملية التقويم التربوي بشكل عام، كما حددت وسائل ونماذج التقويم المهمة في عملية تطوير البرامج الأكاديمية في التعليم العالي .

وقد استعرض الكاتب عدداً من العقبات التي تحد من فاعلية تطوير البرامج الأكاديمية للتعليم العالي السعودي . وتوصل الباحث إلى مجموعة من المقترحات المفيدة لعملية تصميم أسس تقويم البرامج الأكاديمية في التعليم العالي السعودي .

أسس تقويم البرامج الأكاديمية في التعليم العالي

مقدمة :

يمر المجتمع السعودي حالياً ، كغيره من المجتمعات المربية والعالية، بمرحلة من التغير الاجتماعي والاقتصادي والعلمي والتكنولوجي. ونتيجة لهذا التغير الديناميكي أصبحت الحاجة ماسة إلى تجديدات تربوية في كافة مراحل التعليم لأن التربية تمثل حجر الأساس في تقدم المجتمعات ورفقها لاهتمامها بالإنسان من مختلف جوانبه العقلية والعاطفية والسلوكية والاجتماعية والروحية وتطويره بما يحقق أهدافه الخاصة وأهداف مجتمعه الكبير . وإدراكاً للدور الفاعل الذي يقوم به قطاع التعليم في تنمية المجتمع وتطويره، أنفقت حكومتنا الرشيدة مليارات الريالات من ميزانياتها على وزارة التعليم العالي والجامعات السعودية .

إن المتتبع لحركة تطور التعليم العالي في المملكة العربية السعودية يلاحظ أنها تسير بخطى إلى الامام ، وأن القائمين عليها حرصون على تحقيق أهدافها وغاياتها بشكل أفضل . ولكون التعليم العالي يمثل أحد المراحل التعليمية التي تعنى ببناء الإنسان وإعداده الإعداد المناسب لخدمة المجتمع وتطلعاته المستقبلية الملموحة ، ينبغي أن يستمر هذا التعليم بالنمو والعطاء بكافة جوانبه، ولا يقف ثابتاً بمعنى أنه أصاب نجاحاً في فترة زمنية خلت . وحين يصاب نظام التعليم العالي بالجمود والرتابة فإن القائمين عليه يلجأون إلى تطبيق أساليب وخبرات قديمة لا تتماشى وروح العصر على مواقف جديدة مما يؤدي إلى الانبعاك وتقلص الفاعلية .

ولقد أدرك كثير من المفكرين والمهتمين بمجال التربية والتعليم أن أنظمة التعليم بأنماطها وميكانها وممارساتها التقليدية لم تعد قادرة على القيام بمسؤولياتها وأدوارها في عالم تسوده الثورة العلمية والتكنولوجية وغزو الفضاء (١)، وأهم معايير الجودة والاتقان .

ونظراً للموقع المتميز الذي يحتله التعليم العالي من السلم التعليمي ، والدور الذي يطلع به في مجالات البحث العلمي والتعليم وخدمة المجتمع والتنمية والتطوير، يبذل المسؤولون عنه جهوداً لتحقيق أهدافه وغاياته وتحسين مستواه بشكل مستمر . إن المؤسسة التي تنشُد النجاح والتفوق لا بد أن ترى في عملية التقويم ضرورة لا تملك خيار رفضها . ومن هنا برزت أهمية التقويم لمؤسسات التعليم العالي وذلك للوقوف على مستوى ما تحقق من انجازات وللتعرف على جوانب القوة ونواحي الضعف . ولا شك أن المسؤولين في وزارة التعليم العالي والجامعات السعودية يدركون أهمية تقويم العلمية الأكاديمية لما يقدمه التقويم من حقائق ومعلومات وبيانات أساسية لاتخاذ القرارات المناسبة. وعليه فقد بذل أصحاب القرار جهوداً في مراجعة برامج التعليم العالي وخططه بهدف تجديدها وتطويرها لتتناسب وحاجات المجتمع الحالية وتطلعاته المستقبلية، إلا أن هذه الجهود واجهت بعض العقبات التي حدت من تحقيق التطور النوعي المأمول .

لمحة تاريخية موجزة عن نشأة التعليم العالي السعودي وتطوره :

بدأ التعليم العالي السعودي في عام ١٣٦٩هـ (١٩٤٩م) بإنشاء كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في مكة المكرمة التي تعد بحق أول صرح من صروح التعليم العالي السعودي بمفهومه الحديث. ثم تم افتتاح كلية الشريعة في الرياض عام ١٣٧٣هـ ، وكلية اللغة العربية في الرياض عام ١٣٧٤هـ . ان هذه البداية الأولى للتعليم العالي السعودي تحمل في طياتها رسالة واضحة مفادها أن المجتمع العربي السعودي المسلم يؤكد عودته لدوره الطبيعي في احياء النهضة العربية الإسلامية واستعادة أمجادها .

وفي عام ١٣٧٧هـ (١٩٥٧م) خطت المملكة العربية السعودية خطوة جبارة في مجال التعليم العالي حين أنشأت جامعة الرياض (جامعة الملك سعود حالياً) والتي تعتبر أول جامعة سعودية خليجية بالمنطقة . وتبعها الجامعة الإسلامية عام ١٣٨٢/١٣٨١هـ ، ثم جامعة الملك عبد العزيز عام ١٣٩٢/١٣٩١هـ ، وجامعة البترول والمعادن (جامعة الملك فهد حالياً) عام ١٣٩٥/١٣٩٤هـ ، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام ١٣٩٥/١٣٩٤هـ ، وجامعة الملك فيصل عام ١٣٩٨/١٣٩٧هـ ، وأخيراً جامعة أم القرى عام ١٤٠١هـ/١٤٠٢هـ (٢) .

ونتيجة للتخطيط السليم المتوازن سارع المسؤولون عن التعليم ، في تلك الحقبة الزمنية المبكرة، إلى إرساء قواعد التعليم العالي السعودي من خلال تبني سياسة ابتعاث الشباب السعودي إلى مختلف أقطار العالم للتخصص في المجالات العلمية التي يحتاجها التعليم العالي بشكل خاص . وبذلك تشكلت تلك النخبة من الشباب السعودي وأسهمت في تدعيم التعليم العالي السعودي وتوسيعه . ويوجد حالياً في المملكة سبع جامعات ، وكليات عسكرية، وكليات معلمين ، وكليات تقنية ، وكليات متوسطة ، وعدد من الكليات التابعة للرئاسة العامة لتعليم البنات .

ومجلس التعليم العالي هو السلطة العليا المسؤولة عن شؤون التعليم فوق المستوى الثانوي والثرفة عليه، والنسفة بين مؤسساتها التعليم العسكري .

أهداف التعليم العالي السعودي ووظائفه :

ورد في وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية حول التعليم العالي ما يلي : التعليم العالي هو مرحلة التخصص العملي في كافة أنواره ومستوياته، رعاة لذوي الكفاية والنبوغ وتنمية لرهيمهم وسأ الحاجات المجتمع المختلفة في حاضره ومستقبله بما يسائر التطور المفيد الذي يحقق أهداف الأمة وغايتها النبيلة،(ه).

وقد حددت الوثيقة أهداف التعليم العالي على النحو التالي :

- تنمية عقيدة الولاء لله ومناخمة السير في تزويد الطالب بالثقافة الإسلامية التي تشعره بمسؤوليته أمام الله عن أمة الإسلام لتكون امكانياته العلمية والعملية نافعة مشرفة .
- إعداد مواطنين أكفاء مؤهلين علمياً وفكرياً تاهيلاً عالياً . لأراء واجههم في خدمة بلادهم، والنهوض بآمتهم، في ضوء العقيدة السليمة ومبادئ الإسلام السعيدة .
- إتاحة الفرصة أمام النابغين للدراسات العليا في التخصصات العلمية المختلفة .
- القيام بدور إيجابي في ميدان البحث العلمي الذي يسهم في مجال التقدم العالي، في الآداب والعلوم، والختراعات، وإيجاد الحلول السليمة للآئمة لتطلبات الحياة المتطورة واتجاهاتها التقنية (التكنولوجية).
- النهوض بحركة التأليف والإنتاج العلمي بما يطوع العلوم لخدمة الفكرة الإسلامية، ويمكن البلاد من دورها القيادي لبناء الحضارة الإنسانية على مبادئها الأصيلة التي تقود البشرية إلى البر والرشاد ، وتجنبها الانحرافات المادية والإلحادية .

ويعد إنشاء وزارة التعليم العالي عام ١٣٩٥هـ (١٩٧٥م) خطوة واسعة على طريق تطور نظام التعليم العالي السعودي، حيث أسهمت منذ تأسيسها في التنسيق بين برامج التعليم العالي وبرامج التنمية الوطنية في المجالات المختلفة من أجل تزويد مختلف القطاعات بالكوادر والأطر الفنية والإدارية القادرة على قيادة تلك القطاعات وتطويرها . ومن الضوابط الخاصة بالتعليم العالي التي نصت عليها سياسة التعليم في المملكة ما يلي :

- يخضع التعليم العالي - حكومياً كان أو أهلياً - بمختلف فروع له للمجلس الأعلى للتعليم .
- تنشأ الجامعات والكليات في المملكة بما يلائم حاجة البلاد وأمكانياتها .
- يكون للجامعات مجلس أعلى ويوضح نظامه واختصاصاته ومسؤولياته وطريقة عمله .
- ينسق التعليم العالي بين الكليات المختلفة - بشكل يحقق التوازن في احتياجات البلاد في مختلف مرافقها .
- تفتح أقسام للدراسات العليا في التخصصات المختلفة كلما توافرت الأسباب والامكانيات لذلك .
- تمنح الجامعات الدرجات الجامعية للخريجين على اختلاف مستوياتهم (٣).

وفي عام ١٤١٤هـ صدر المرسوم الملكي الكريم المقر لنظام مجلس التعليم العالي والجامعات ، وقد تضمن النظام إنشاء مجلس للتعليم العالي والجامعات بالمملكة يتألف مما يلي :

- رئيس مجلس الوزراء رئيس اللجنة العليا لسياسة التعليم رئيساً .
- وزير التعليم العالي نائباً للرئيس .
- وعضوية كل من : وزير المعارف، وزير المالية والاقتصاد الوطني ، وزير العمل والشؤون الإجتماعية ، وزير التخطيط ، رئيس الديوان العالم للخدمة المدنية ، الرئيس العالم لتعليم البنات ، ومديري الجامعات (٤) .

- ترجمة العلوم وفنون المعرفة النافعة إلى لغة القرآن ، وتنمية ثروة اللغة العربية من المصطلحات بما يسد حاجة التعريب ، ويجعل المعرفة في متناول أكبر عدد من المواطنين .
 - القيام بالخدمات التدريبية والدراسات التجديدية التي تنقل إلى الخريجين الذين هم في مجال العمل ما ينبغي أن يطلعوا عليه مما جد بعد تخرجهم(٦).
- ويمكن حصر وظائف التعليم العالي بعامة والجامعي بخاصة في ثلاثة مجالات هي كما يلي :

١- التعليم :

إن تنمية معارف الإنسان وقدراته ومهاراته وقيمه وصقل مواهبه تعد من أهم وظائف التعليم العالي السعودي ، حيث أصبح من المسلم به أن العنصر البشري هو مصدر الثروة الحقيقية . وحتى يستطيع التعليم العالي القيام بوظيفة التعليم على أكمل وجه ، ينبغي ألا يركن إلى مقررات دراسية تقليديه جامدة وطرق تدريس تعتمد على الحفظ والاستظهار ونقل المعلومات واجهاد الذاكرة .. بل ينبغي أن يؤكد التعليم العالي على تنمية التفكير والتأمل والاستنباط والبحث والتجريب .

والأسئلة التي تطرح نفسها هنا هي :

- هل يمتلك عضو هيئة التدريس القدرة على استخدام أساليب تدريس متنوعة تسهم في إثارة تفكير الطلاب واهتمامهم ودافعيتهم للتعلم ؟
- هل بمقدور عضو هيئة التدريس إشراك طلابه في المناقشات الهادفة بفاعلية ؟
- هل يستخدم عضو هيئة التدريس أساليب تنمية التفكير لدى طلابه ؟
- وأخيراً، هل يدرك عضو هيئة التدريس أن عملية التدريس لها أصولها وقواعدها وأساليب تقويمها ؟

لقد دلت نتيجة إحدى الدراسات التي أجريت في جامعة الملك سعود على وقصور طرق التدريس المستخدمة في تشجيع الحوار وتنمية التفكير العلمي لدى الطلاب، وافتقار عفس هيئة التدريس بالجامعة إلى مهارات استخدام التقنيات الحديثة وتجديد أساليب تدريسهم^(٧) . وقد أدركت كثير من الجامعات في العالم أهمية الإعداد التربوي لعفس هيئة التدريس لا له من أثر في رفع كفاءة التعليم والبحث العلمي في نفس الوقت (٨) .

٢ - البحث العلمي :

أصبح التعليم العالي بعامة والجامعي بخاصة مكاناً مناسباً للقيام بالبحوث والدراسات الراجعة لحل المشكلات التي يعاني منها المجتمع وتتطلبها خطط التنمية الشاملة . كما أصبح من أهم وظائف التعليم الجامعي أن تكون الجامعة مركزاً للبحث العلمي، وإعداد الباحثين وتدريبهم . وعلى الرغم من أهمية البحث العلمي في تقدم الأمم ، إلا أن وظيفة التدريس تغطي بشكل واضح على وظيفة البحث العلمي في الجامعات السعودية .

وقد يعزى سبب ذلك للاقبال الطلابي المتزايد على التعليم العالي ومؤسساته مما أدى إلى هذا الاختلال في الوظائف . كما أن افتقار الجامعات إلى استراتيجيات مستقبلية واضحة تركز على تطوير البحث العلمي وربطه بقضايا المجتمع التنموية (٩)، يعد سبباً في ضعف دور البحث العلمي .

٣ - خدمة المجتمع :

من سمات هذا العصر أن جعل مؤسسات التعليم العالي وثقبة الصلة بمجتمعاتها . وأصبح هناك شبه إجماع على أن خدمة المجتمع تعد من أهم وظائف التعليم العالي خاصة بمد أن تلاشت الفاسقات التقليدية التي عزلت التعليم الجامعي لقرون طويلة عن خدمة المجتمع ومعايشة الواقع الحياتي .

وبدأت الجامعات تمارس نشاطاتها وتوجهه لكل أفراد المجتمع ومؤسساته بهدف تحسين ظروف الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية . وأخذت بعض دول العالم بتعديل أنظمة التعليم العالي فيها بغرض تقديم خدمات أفضل لمجتمعاتها ، ومن ذلك على سبيل المثال : الجامعة المفتوحة، والجامعة الشاملة ، والجامعة بدون أسوار .

ولتحقيق وظيفة الجامعة في خدمة المجتمع بشكل أفضل ، ينبغي على الجامعات السعودية أن تعيد النظر في برامجها وهيكلها، وأن تواكب التطورات الحديثة بما لا يتعارض وتعاليم الدين الإسلامي الحنيف وتقاليد المجتمع السعودي وعاداته الأصيلة . وكإجراء لذلك يمكن للتعليم العالي السعودي تبني فكرة الجامعة المفتوحة من أجل توثيق علاقته بالمجتمع ومؤسساته المختلفة من خلال تقديم برامج التعليم المستمر والتدريب، والتثقيف، واستقطاب أكبر عدد ممكن من طلبة التخصصات النظرية ممن لم يحصلوا على قبول بمؤسسات التعليم العالي الحالية .

مكونات برامج التعليم العالي :

على الرغم من اختلاف المختصين في مجالات التربية والمهتمين بها حول مفهوم المنهج، إلا أن هناك شبه إجماع على أن المنهج بمفهومه الواسع يتكون من: أهداف ، ومحتوى ، وطرق تدريس، وتقويم . وعلى أية حال ، فإن المرحلة الحالية التي تعيشها البشرية عامة والمجتمع السعودي بشكل خاص تمر بتطورات كبيرة تستوجب منا مراجعة برامج التعليم العالي وتقويمها بموضوعية ، للتأكد من قدرتها على مواجهة التحديات الحضارية الحالية والمستقبلية .

ومن أساسيات عملية تقويم برامج التعليم العالي ، تناول مكونات البرنامج الأكاديمي الرئيسية التالية :

١ - الأهداف :

لابد لكل عمل منتج أن يكون مرتبطاً بهدف واضح، حيث أن تحديد الهدف ووضوحه يقلل من فرص بعثرة الجهود والوقت والمال . علماً أن الأهداف لا تأتي على مستوى واحد بل لها عدة مستويات ، حيث يميل البعض إلى تصنيفها على ثلاثة مستويات ، ويرى البعض الآخر أنها أكثر من ذلك، في حين يرى آخرون أن تصنيفها أقل . ويمكن تقسيمها هنا إلى صنفين هما : أهداف عامة، وأهداف إجرائية . وتُعنى الأهداف العامة بالتطلعات المستقبلية البعيدة والمأمولة من العملية التعليمية، في حين تعنى الأهداف الإجرائية (السلوكية) بتحديد دقيق لنوع المعرفة أو المهارة أو الاتجاه المراد تحقيقه. ويشترط في الهدف الاجرائي الجيد أن يكون واضحاً ومحدداً ، ويمكن ملاحظته وقياسه وتعديله ومتابعته . والأهداف الإجرائية هي أهداف مشتقة أصلاً من الأهداف العامة وذلك بقصد توظيفها في الواقع الميداني .

ومن أهم مميزات الأهداف العامة أنها منطلقة من الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والروحي لذلك المجتمع . كما ينبغى أن تتضمن الأهداف العامة للتعليم العالي السعودي أيضاً تطلعات المجتمع المستقبلية في التقدم والرقي ، حيث أن ارتباط الأهداف بالواقع ومحاكاته حرفياً قد لا تؤدي إلى المستقبل المنشود .

وأهداف التعليم بعامة والتعليم العالي بخاصة ينبغي أن تكون متنوعة وشاملة ، وقد تم تصنيف هذه الأهداف إلى ثلاثة أنواع هي :

أ - أهداف معرفية : وقسمت هذه الأهداف إلى ستة مستويات : التذكر ، والفهم ، والتطبيق ، والتحليل ، والتركيب ، والتقويم .

ب - أهداف وجدانية : ويعنى هذا النوع من الأهداف بتشكيل القيم والاتجاهات وتعديلها بما يتماشى وتعاليم الدين الإسلامي الحنيف .

ج - أهداف مهارية : وهذا النوع من الأهداف يهتم باكساب المتعلمين مهارات عقلية جسمية نافعة .

ويحرص المربون على تنمية المتعلم من جميع جوانبه الجسمية والاجتماعية والانفعالية والعقلية . ومن أخطاء التعليم الشائعة الاهتمام بالنمو العقلي فقط وإهمال الجوانب الأخرى مما يترتب عليه ضعف في مخرجات التعليم النوعية . وأخيراً فإن تحديد الأهداف وصياغتها بشكل صحيح له أهمية كبيرة في اختيار المحتوى .

٢ - المحتوى :

ويمكن وصف محتوى برنامج التعليم العالي على أنه مجموعة معارف ومهارات واتجاهات وقيم . وللتأكد من جودة المحتوى ، يمكن قياس المستوى النوعي والكمي لعناصر المحتوى التالية : المعارف والمهارات والاتجاهات والقيم. إلا أن المستوى النوعي والكمي لعناصر المحتوى لا يعني شيئاً إذا لم يربط بحاجات المتعلمين المهنية، وبحاجات المجتمع التنموية ، وبتطلعات المجتمع المستقبلية (١٠).

- ومن الأخطاء الشائعة في عرض المحتوى ما يلي :
- الإسراف في الجوانب النظرية وتجاهل الجوانب التطبيقية لها .
 - تقديم المعارف والحقائق غير المترابطة مع عدم الاهتمام بالمبادئ العامة والنظرة الشمولية .
 - عدم مراعاة للفروق الفردية بين الطلاب .
 - قلة الاهتمام بتنمية مهارات التفكير لدى الطلاب .
 - عدم الاهتمام بمهارات البحث والاستقصاء لدى الطلاب .
 - التركيز على الحفظ والاستظهار أكثر من الفهم والربط والاستنتاج .

وأخيراً ينبغي أن يبنى المحتوى في إطار أهدافه المرسومه وفي ضوء معايير علمية واضحة من أجل التأكد بين فترة وأخرى من مستوى جودته .

٣ - طرق التدريس :

من الواضح أن هناك ترابطاً كبيراً بين المحتوى والطريقة يصعب أحياناً الفصل بينهما . ويمكن اعتبار طريقة التدريس في التعليم العالي هي ترجمة الأهداف التربوية إلى واقع فعلي .

ومما يلاحظ أن بعض المدرسين يعتقدون أن طريقة معينة هي أفضل من كافة الطرق وأصلحها وبالتالي يبدون حماساً منقطع النظير لهذه الطريقة . إلا أن الحكم على مستوى طريقة التدريس ومدى فاعليتها يخضع لعدة معايير منها: نوعية الأهداف ، طبيعة المحتوى ، مستوى المدرس ، ونوعية الطالب ، ومستوى الامكانيات المادية المتاحة في مؤسسة التعليم . إن عدم اجماع التربويين على تحديد طرق التدريس الفعالة ، جعل الاهتمام ينصب على وضع ضوابط عامة في هذا الخصوص منها : تقويم المدرس ذاتياً ، تقويم الطلاب لمدرسيهم ، تقويم المدرس من قبل زملائه، التأكد من استثمار المدرس بشكل جيد للوقت المخصص للتدريس ، مستوى التحصيل العلمي للطلاب ، مستوى تكامل شخصية الطلاب ، استخدام أساليب تدريس متنوعة . وعلى الرغم من عدم اجماع التربويين على تحديد أساليب التدريس الجيدة، إلا أن البعض يصنف خصائص التدريس الجيد إلى ثلاثة أقسام هي :

- أ - الإعداد العلمي الجيد لعضو هيئة التدريس .
- ب - الإعداد التربوي المهني لعضو هيئة التدريس .
- ج - سمات عضو هيئة التدريس الشخصية من حيث حماسه للتدريس وموضوعيته واستقامته وقدرته على التجديد والابداع (١١) .

وأخيراً يمكن اعتماد هذه الخصائص على أنها معايير يستفاد منها في تقويم طرق التدريس في التعليم العالي .

٤ - التقييم :

إن هناك ترابطاً بين أجزاء مكونات المنهج الأربعة : أهداف ، محتوى ، طرق تدريس ، وتقييم ، إلا أن الترابط الأقوى هو بين المحتوى وطرق التدريس ، وبين الأهداف وأساليب التقييم . إن الترابط الوثيق بين الأهداف والتقييم يؤكد لنا أهمية التقييم ، حيث أنه من خلال استخدام أساليب التقييم يمكن التعرف على مستوى تحقيق الأهداف ، والتعرف على نقاط القوة ونواحي الضعف فيها . فالتقييم لا يعمل بمعزل عن الأهداف ، كما أن الأهداف لا تعني شيئاً بدون تقييم .

وقد حدد الدكتور القرني في دراسته الميدانية عدداً من أساليب تقييم برامج التعليم الجامعي منها : ربط التقييم بأهداف البرنامج، مستوى مرونة محتوى الخطة لاستيعاب المستجدات، ارتباط تدريس المقررات بتخصص عضو هيئة التدريس ، توافر التقنيات الحديثة اللازمة لنجاح البرنامج، عدم التداخل المخل بين مفردات مقررات البرنامج، تناسب مخرجات البرنامج مع مدخلاته، توافر المراجع والدوريات في مكتبة مؤسسة التعليم العالي، توافر إرشاد أكاديمي فعال للطلبة، تنوع أساليب تقييم التحصيل العلمي للطلاب، عدد الطلاب المناسب داخل حجرات الدراسة، إرتباط قبول الطلبة في البرنامج بخطط المجتمع التنموية، توافر فرص عمل لخريجي البرنامج (١٢) . وعموماً فإن مخرجات البرنامج من القوى البشرية ومستواها في خدمة خطط التنمية الشاملة للمجتمع السعودي هي المعيار الرئيسي للحكم على جودة برامج التعليم العالي .

ويبقى مستوى خريج برنامج التعليم العالي من أهم مؤشرات الحكم على درجة جودة تلك البرامج. ويمكن التعرف على مستوى أداء الخريجين لأعمالهم المنوطة بهم وتطويره عن طريق عدة أساليب منها :

- تقييم الجهات المستفيدة من الخريجين سواء أكانت خاصة أو عامة .
- تقييم الخريج لنفسه ذاتياً .

- تقويم أعضاء هيئة التدريس المتخصصين ممن أشرفوا على الخريج أثناء دراسته الجامعية .

وهذه الأساليب التقييمية هي بمثابة تغذية راجعة تزود المسؤولين والمخططين وأصحاب القرار في التعليم العالي بما يحتاجونه لتطوير البرامج ومقابلتها لاحتياجات المجتمع التنموية الأنية والمستقبلية .

إن مستوى ناتج برامج التعليم العالي من القوى البشرية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمدخلات هذه البرامج من حيث قياس تكلفة الطالب إلى مردوده على المجتمع، وقياس الهدر المادي والزمني ، وقياس مستوى استثمار الطاقات البشرية القائمة على تنفيذ برامج التعليم العالي، وقياس مستوى النفقات والمصروفات على تلك البرامج . ويتضح من ذلك أن العامل الاقتصادي يلعب دوراً رئيساً في الحكم على مستوى نجاح البرنامج الأكاديمي في تحقيق أهدافه المنشودة .

مفهوم التقويم وأهميته :

التقويم هو العملية التي تشتمل على تحديد الأهداف وتوضيح الخطط وإصدار الأحكام على الأدلة ومراجعة الأساليب والأهداف في ضوء هذه الأحكام(٣).

ويسعى التقويم إلى معرفة درجة النجاح أو الاخفاق في تحقيق أهداف البرنامج من أجل تحسينها والرفي بها إلى الأعلى . وعليه، فإن عملية التقويم لا تقف عند مستوى تشخيص نواحي الضعف والقصور في العملية التعليمية بل تتضمن اكتشاف طرق العلاج وإبراز أوجه القوة وتعزيزها .

والتقويم عملية مهمة لجميع مجالات الحياة بما فيها مجال التربية والتعليم ، وتتجلى أهمية التقويم في مجال التعليم العالي بما يلي :

- التعرف على مدى تحقيق برامج التعليم العالي لأهدافها .

- الوقوف على نقاط القوة ونواحي الضعف في المحتوى وأساليب التدريس .
- تحديد المستوى النوعي لخرجات التعليم من القوى البشرية التي تحتاجها الخطط التنموية في المجتمع السعودي .
- مدى تحقق أهداف التعليم العالي في مجال خدمة المجتمع والتعليم المستمر .
- التعرف على مستوى تحقيق التعليم العالي لأهدافه في مجال البحث العلمي .
- التعرف على مستوى أداء أعضاء هيئة التدريس في مجال التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع .
- إنتقاء أفضل الكفاءات البشرية للعمل في مؤسسات التعليم العالي .

أسس التقويم :

يبني التقويم على الأسس التالية :

- ١- أن يكون التقويم متناسقاً مع أهداف البرنامج الأكاديمي :
والتقويم عملية مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالأهداف وتندرج تحت مظللتها ،
والتقويم وسيلة لمعرفة مدى تحقق الأهداف وليس غاية بحد ذاته. إن
تصميم أساليب تقويم البرنامج الأكاديمي مبنية أساساً على نوعية أهدافه،
حيث أن الأهداف تمثل الطرف الأول للبرنامج والتقويم يمثل الطرف الآخر له .

- ٢- أن يكون التقويم شاملاً : ويقصد بالشمول في مجال برامج التعليم العالي
مثلاً أن تتضمن عملية التقويم جميع مكونات البرنامج الأربعة : الأهداف ،
المحتوى ، التدريس ، وأساليب التقويم . أما الشمول في مجال تربية
الطالب فتتضمن تنمية الطالب من جميع جوانبه العقلية والجسمية
والاجتماعية والانفعالية ، وعدم الاكتفاء بالتحصيل العلمي للملاب فقط .

- ٣- أن يكون التقويم متكافئاً : يعني التقويم بالتكامل الألفي لخيرات البرنامج
الأكاديمي وعدم تناخل مقررات البرامج التخصصية في المستوى الواحد .
كما يُعني التقويم بالتكامل الرأسي لخيرات البرنامج الأكاديمي وملاحظة
عدم تناخل مقررات البرنامج مع المستويات العلمية الأدنى والأعلى .

- ٤- أن يكون التقويم اقتصادياً : ازدادت أهمية التكلفة نتيجة للاهتمام باقتصاديات التعليم . حيث أصبح التوجه قوياً للترشيد في العناصر التالية : الوقت، والنفقات، والجهد عند القيام بعملية التقويم ، لان هذه العناصر بمثابة معايير أساسية للحكم على مستوى جدوى عملية التقويم .
- ٥- أن يكون التقويم مبنياً على أساس علمي : ويقصد بالأساس العلمي الصدق في أساليب التقويم المستخدمة ، والموضوعية والابتعاد عن العوامل والمؤثرات الشخصية .
- ٦- أن يكون التقويم تعاونياً : ويقصد بالتعاون إشراك أكبر عدد ممكن من المهتمين والمختصين والمستفيدين من عملية تقويم البرنامج الأكاديمي . فعند تقويم البرنامج الأكاديمي في التعليم العالي يمكن إشراك المخططين ، والمسؤولين ، وأعضاء هيئة التدريس ، وقطاعات المجتمع المختلفة المستفيدة من خريجي البرنامج ، والطلبة الخريجين ، حيث أن اشراك هذا العدد الكبير في عملية التقويم سيكون له أثر ايجابي في تطوير البرنامج وتحسين مخرجاته .
- ٧- أن يكون التقويم مستمراً : إن عملية التقويم هي عملية ملازمة للعملية التعليمية من البداية حتى النهاية ، ويستخدم التقويم من زاوية البعد الزمني الذي يخدم عملية التقويم المستمر وهو :
- التقويم التمهيدي : يطبق هذا النوع قبل تنفيذ البرنامج الأكاديمي لاستطلاع الآراء والتعرف على الواقع تمهيداً للتنفيذ .
 - التقويم البنائي : يطبق هذا النوع مرات عدة أثناء تنفيذ البرنامج الأكاديمي بغرض معرفة الإيجابيات وتدعيمها وتحديد السلبيات ومعالجتها أول بأول وبشكل مستمر .
 - التقويم النهائي : يطبق هذا النوع في نهاية مرحلة زمنية محددة مسبقاً (كان تكون عاماً أو عامين) .

وسيلة التقويم :

نظراً لكون التقويم الشامل يعد أمراً أساسياً في تطوير البرامج الأكاديمية فإن وسائل التقويم ينبغي أن تكون متنوعة ومن هذه الوسائل :

١- الاختبارات : والاختبارات ثلاثة أنواع رئيسية هي : تحصيلية، وأدائية ، ونفسية . إن استخدام الاختبارات التحصيلية ترشدنا إلى معرفة مدى استفادة الطلاب من المعارف والمعلومات والمهارات التي يقدمها البرنامج الأكاديمي . وكذا الحال بالنسبة لاختبارات الأداة والنفسية تزودنا بالعلاقات عن مستوى البرامج الأكاديمية، ومستوى أعضاء هيئة التدريس ، وغيرها من أمور .

٢- المقابلات : يمكن إجراء المقابلات الشخصية مع الخططين ، والخططين ، وأصحاب القرار ، والخريجين ، والجهات المستفيدة من مخرجات التعليم العالي وذلك للوقوف على المستوى الحقيقي للبرنامج الأكاديمي وبحث سبل تطويره .

٣- الاستبيانات : تستخدم الاستبيانات العملية في جمع المعلومات حول أعضاء هيئة التدريس ومستوياتهم ، نوعية البرامج الأكاديمية ومناسبتها لخطم المجتمع التنموية ، مستوى الطلاب الملهمي ... الخ .

٤- تحليل محتوى البرنامج الأكاديمي .

٥- الاطلاع على الوثائق والروائع والأنظمة الخاصة بالبرنامج .

٦- المقارير الذاتية .

٧- دراسة الحالة .

أهم نماذج تقويم البرامج الأكاديمية وأبعادها :

في هذا الجزء أسمى إلى وضع خطوط عامة لعملية تقويم فاعلية البرامج الأكاديمية في التعليم العالي السعودي على اختلاف مناهجها وأساليبها. إن عملية تحسين مستوى البرامج الأكاديمية ومناسبتها لاحتياجات المتعلمين ومتطلبات المجتمع التنموية لا تقف عند حذر معين بل هي عملية متصلة

ومستمرة لأن العملية التربوية التعليمية بشكل عام هي عملية ديناميكية متطورة ومتجددة لارتباطها الوثيق بالإنسان الذي يعد وسيلة التنمية وغايتها . ولم يعد مقبولاً في الوقت الحاضر ، ونحن نستقبل قرناً ميلادياً جديداً ، تجاهل وجود نماذج التقويم والمتابعة التي تمدنا بالحقائق والمعلومات عن مستوى تحقق أهداف البرامج الأكاديمية ودرجة فاعلية الكفاءة الداخلية والخارجية لتلك البرامج . ومع أن نماذج تقويم البرامج الأكاديمية كثيرة ومتنوعة ، إلا أن الوكيل قصرها على ثلاثة نماذج هي : (١٤)

١- نموذج رالف تيلر : يؤكد هذا النموذج على التعرف على فاعلية البرنامج من خلال الوقوف على مدى تحقيق البرنامج الأكاديمي لأهدافه .

٢- نموذج مارفين ألكين : ويعتمد هذا النموذج على أربع مراحل هي :

أ - تقويم الاحتياجات : وتتخلص هذه المرحلة في جمع المعلومات الكافية من أفراد المجتمع ومؤسساته للاستفادة منها في تحديد أهداف البرنامج الأكاديمي ودرجة الحاجة إليه .

ب - تخطيط البرنامج : تتم هذه المرحلة من خلال قيام فريق من الخبراء المخططين بتصميم البرنامج الأكاديمي الذي يحقق الأهداف المنشودة .

ج - التقويم التكويني : تهدف هذه المرحلة إلى تحسين البرنامج الأكاديمي وتعديله من خلال ملاحظة البرنامج ومتابعته المستمرة أثناء مراحل التنفيذ .

د - التقويم النهائي : يمثل التقويم النهائي المرحلة الأخيرة التي يتم من خلالها الحكم على مستوى كفاءة البرنامج الأكاديمي .

٣- نموذج ستفلبيم : يرى صاحب هذا النموذج أن عملية التقويم هي عبارة عن تزويد أصحاب القرار بالبيانات والمعلومات المطلوبة عن البرنامج الأكاديمي، ويتكون هذا النموذج من أربع مراحل هي :

أ - تقويم الظروف المحيطة بالبرنامج الأكاديمي .

ب - تقويم مدخلات البرنامج الأكاديمي .

ج - تقويم العمليات والأنشطة المستخدمة في البرنامج .

د - تقويم مخرجات البرنامج الأكاديمي .

ويضيف الدكتور متولى ثلاثة نماذج تقويم هي :

- ١- نموذج هاموند : يؤكد هاموند على أن التقويم عملية تسعى إلى التعرف على مدى فاعلية البرنامج التعليمي في تحقيق الأهداف ، ويتكون هذا النموذج من ثلاث مراحل هي : تحديد أهداف البرنامج إجرائياً ، واستخدام التغذية الراجعة لتعديل أهداف البرنامج، ثم توضيح العلاقة بين المتغيرات المختلفة.
- ٢- نموذج ستيك : يرى ستيك إن عملية التقويم تمر بمرحلتين أساسيتين هما : الوصف ، وإصدار أحكام . وتتم مرحلة الوصف من خلال ملاحظة أنشطة البرنامج الفعلية وتأمل الأنشطة المتوقعة . أما إصدار الحكم على البرنامج فتتم بوضع ضوابط ومعايير لعقد المقارنات بين البرنامج الحالي والبرامج الأخرى في سبيل معرفة نقاط القوة ونواحي الضعف في البرنامج القائم.
- ٣- نموذج بروفوس : يستخدم هذا النموذج معايير خاصة بمحتوى البرنامج ومعايير خاصة بتطوير البرنامج . ويعتمد النموذج على أربع مراحل للتطوير هي : التعريف ، والتأسيس ، والعمليات والأنشطة ، والمخرجات (٥).

ويخلص مارفن الكين الاتجاهات الحديثة في التقويم التربوي على النحو التالي :

- ١- الربط بين الانجاز والأهداف .
- ٢- التركيز على مستوى مخرجات البرنامج .
- ٣- التركيز على جمع المعلومات والبيانات المهمة التي تؤدي إلى اتخاذ القرار المناسب (١٦) .

العقبات التي نحد من فاعلية تطوير البرامج الأكاديمية للتعليم العالي :

على الرغم من أن للتعليم العالي السعودي دوراً في قيادة مسيرة التطور والارتقاء بالمجتمع إلى مستقبل أفضل ، إلا أنه لم يتخل عن دوره في تلبية احتياجات المجتمع ومتطلباته الآنية .

فالتعليم العالي يتبع المجتمع ويستجيب لمطالبه الحالية، وفي نفس الوقت يقود المجتمع إلى مستقبل مشرق من خلال التخطيط العلمي والقراءات المستقبلية اللاحقة ، ينبغي على التعليم العالي أن يتغلب على بعض العقبات التي تعترض مسيرته . ويمكن إجمال هذه العقبات على النحو التالي :

١- عدم التوازن بين النمو الكمي والكيفي ؛

يشهد التعليم العالي السعودي اقبالاً كبيراً من طلبه التعليم الثانوي . وقد استجاب التعليم العالي لرغبات معظم الطلبة في مواصلة تعليمهم من منطلق الأولوية للكَم، إلا أن هذا التوجه كان على حساب نوعية محتوى التعليم العالي وجودته نتيجة لارتفاع نصيب عصف هيئة التدريس من الطلاب ونقص نصيب الطلبة من الخدمات التعليمية والرعاية الإرشادية (١٧) .

٢- ضعف الصلة بين برامج التعليم الثانوي وبرامج التعليم العالي ؛

إن غياب التنسيق بين مسؤولي التعليم الثانوي والعالي في مجال تكامل مناهج المرحلتين أفرز مشكلتين : الأولى تتمثل في تداخل وإعادة مواضيع ومقررات جامعية سبق للطلاب أن درسها بالرحلة الثانوية، والثانية تتمثل في عدم الارتباط بين الخبرات التي حصل عليها الطالب في الثانوية والخبرات المقدمة من بعض التخصصات الجامعية .

٣- تداخل مساقات بعض خطط الأقسام الأكاديمية ؛

إن ضعف التنظيم المنطقي بين مواضيع ومساقات القسم الواحد يؤدي إلى تداخلها في خطة القسم الأكاديمي وتكرارها مما يكون له أثر سلبي على تحصيل الطالب العلمي .

3- عدم تنويع أساليب التدريس في التعليم الصالبي :

يعتمد الاستاذ الجامعي في تدريسه ، عادة ، على نمط واحد هو الإلقاء أو أسلوب المحاضرة ، في حين هناك أساليب تدريس عديدة ومتنوعة . ولا يعني هذا أن أسلوب المحاضرة أسلوب خاطئ ، بل الخطأ يكمن في استخدام هذا الأسلوب فقط وعدم استخدام أي أساليب تدريس أخرى . ومن نتائج الاستخدام السلبي لأسلوب المحاضرة تعويد الطلبة التركيز على الكتب المقررة وحفظ المعلومات واستظهارها والبيد عن استخدام أساليب التفكير الابتكاري والحوار والنقد والبناء.

0- انخفاض الكفاءة الداخلية لنظام التعليم الصالبي :

ويعني هذا أن التعليم الصالبي لم يحقق أهدافه المنشودة على الوجه المطلوب وذلك نتيجة لضعف الأداء وارتفاع نسب الرسوب والتسرب ، وضعف مقابلة احتياجات المتعلمين . وقد ورد في خطة التنمية الشاملة السادسة أن انخفاض الكفاءة الداخلية للتعليم الصالبي تتمثل في «...عدد السنوات التي يقضيها الطالب حتى يتخرج وعدد السنوات التعليمية المستثمرة لكل خريج» (١٨).

1- انخفاض الكفاءة الخارجية لنظام التعليم الصالبي :

ويعني هذا أن التعليم الصالبي لم يحقق أهدافه، على الوجه المطلوب ، في مقابلة حاجات المجتمع السمودي ومطالب التنمية الشاملة ، وقد ورد في خطة التنمية الشاملة السادسة أن انخفاض الكفاءة الخارجية للتعليم الصالبي تتمثل في «... ضعف توافر البرهلات والخبرات المكتسبة من قبل الخريجين وتلك التي يحتاج إليها سوق العمل» (١٩).

٧- ضعف نظام التوجيه والارشاد لطلبة التعليم العالي :

على الرغم من وجود أنظمة التوجيه والارشاد الطلابي في مؤسسات التعليم العالي السعودي، إلا أن أثرها الايجابي على الطلبة ضعيفٌ . ومن نتائج ضعف نظام الارشاد عدم إحساس الطالب بالانتماء لمؤسسات التعليم العالي وعدم تكيفه مع الجو النفسي والاجتماعي العام الذي قد يؤدي إلى الرسوب أو الانقطاع أو الفشل الكلي في مواصلة تعليمه العالي .

٨- افتقار الأقسام الأكاديمية إلى استراتيجيات مستقبلية واضحة لتطوير خططها (٢٠) :

إن غياب وضوح الرؤيا لدى الأقسام الأكاديمية في التعليم العالي في مجال التخطيط للمستقبل لمواكبة التطورات العصرية المتسارعة ، سوف يؤدي إلى المحافظة على البرامج والخطط الدراسية وجمودها .

٩- قصور الارتباط بين البحث العلمي وقضايا المجتمع :

إن الافتقار إلى وجود استراتيجيات مستقبلية واضحة لتطوير البحث العلمي وتوثيق صلته بقضايا المجتمع التنموية(١)، أدى إلى ضياع الجهود وإهدار الطاقات .

١٠- ضعف الترابط بين التعليم العالي ومؤسسات المجتمع :

يتضح أن بعض الأقسام الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي تفتقر لوجود خطة واضحة لتوثيق علاقتها بمؤسسات المجتمع (٢٢) .

١١- افتقار عضو هيئة التدريس للإعداد التربوي :

من المسلم به أن التدريس عملية لها أصولها وأساليبها ونظرياتها ويمثل التدريس أحد الوظائف الرئيسية لعضو هيئة التدريس . والتدريس الجامعي

لم يعد نقل معلومات وأفكار من كتاب مقرر بل هو تفاعل وحوار وتهيئة الأجواء الاجتماعية والنفسية المناسبة للطالب في التفكير ، والنقد ، وحل المشكلات واتخاذ القرارات . وبايجاز ، فإن عضو هيئة التدريس بحاجة إلى الإعداد التربوي ليسهم في تنمية شخصية الطالب من جميع الجوانب .

مقترحات خاصة بوضع أسس التقويم الأكاديمي :

ان علمية تقويم البرامج الأكاديمية في التعليم العالي ، ينبغي أن تنطلق من أسس عامة تشتمل على مكونات البرنامج : الأهداف ، والمحتوى، والتدريس ، وأساليب التقويم ، وتتضمن عناصر مدخلات البرنامج ومخرجاته، ودور البحث العلمي وخدمة المجتمع . وفيما يلي تحدد الأسس العامة بشيء من التفصيل وهي :

١- ضرورة اشتقاق الأهداف العامة للبرنامج من أهداف المجتمع العربي السعودي المسلم وتطلعاته المستقبلية ، وأن تعكس هذه الأهداف سياسة الدولة وتوجهاتها وخطط التنمية الطموحة والدور الرائد للمملكة خليجياً وعربياً وإسلامياً . وأن تكون الأهداف واضحة وقابلة للتطبيق ، وأن تتسم بالمرونة لتقابل تحديات المستقبل وتقلباته غير المتوقعة .

٢- ضرورة اشتقاق الأهداف الإجرائية (السلوكية) من أهداف البرنامج العامة . وأن تصاغ الأهداف الإجرائية للبرنامج بالمواصفات التالية :

- أن تتصف بالوضوح والتحديد الدقيق .
- أن تساعد عضو هيئة التدريس على توظيف مادته العملية وتوصيل أفكاره لطلابه بشكل جيد .
- أن تكشف لعضو هيئة التدريس والطالب معاً مدى تحقق الأهداف .
- أن تسهم في تحويل محتوى البرنامج إلى أفعال سلوكية يمكن قياسها وتعديلها ومتابعتها .

٣- أن يخضع محتوى البرنامج الأكاديمي إلى المراجعة الدورية المستمرة عن طريق اعتماد أسلوب التقويم البنائي المرحلي من أجل تحديث البرنامج أول بأول لتتماشى مع حاجات الطلاب ومتطلبات المجتمع المتنامية وخطاه

الطموحة . إن أمة تبحث لها عن مكانة رفيعة بين الأمم ينبغي أن تحافظ على قيمها ومعتقداتها العلووية وأن تأخذ من جديد العلوم والتكنولوجيا وتستنبتها في أرضها بما يتلاءم وبيئتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

٤- أن تتسم خطط الأقسام الأكاديمية بالمرونة وذلك بتوفير بعض الخيارات أمام الطلبة لما يتصفون به من فروق فردية في الذكاء، والسرعة في الانجاز ... الخ، حيث لم يعد مقبولاً ونحن على أعتاب عصر جديد أن نقدم مادة موحدة لجميع الطلاب ونصيهم في قالب تقليدي واحد أكل الزمان عليه وشرب .

٥- ينبغي توفير الكتب المقررة والمراجع والدوريات العلمية المناسبة لأهداف المقررات الدراسية على مستوى البكالوريوس والدراسات العليا، ومراجعتها باستمرار بغرض تحديثها لمواكبة المستجدات .

٦- أن يتم توصيف كل مقرر دراسي وتحديد عدد وحداته ومفرداته وأهدافه ومراجعته واعتمادها رسمياً من أصحاب القرار ، وتزويد أعضاء هيئة التدريس والطلاب بنسخ منها مجاناً أو بأسعار رمزية .

٧- أن يراعى عند تصميم محتوى البرامج الأكاديمية للأقسام مبدأ كيفية الحصول على المعرفة بدلاً من التسليم على أن المعرفة هي حقائق غير قابلة للتغيير. اننا نعيش ثورة تفجر معلومات حيث أن المعرفة الانسانية تتضاعف كل عشر سنوات(٢٢)، ومن الصعب جداً أن نلم بكل ما يحويه التخصص العلمي من معلومات . إلا أن اتقان الطالب مهارات كيفية الحصول على المعرفة تكسبه القدرة على التعلم الذاتي وتحقق له أسلوب التعليم المستمر . ولكي يتم تفعيل فكرة التعلم الذاتي والتعليم المستمر في تصميم المحتوى ، ينبغي أن يهتم التعليم العالي في قياس هذا الاتجاه ومدى تحققه في الطلاب من خلال اعتماد وسائل تقويم حديثة وشاملة ومتنوعة .

٨- ضرورة مراعاة الترابط الرأسي والأفقي بين مواضيع التخصصات الدقيقة ومساقاتها لمنع التداخلات والتكرارات المؤدية إلى بعثرة الجهود والطاقات التي تنعكس سلباً على الكفاءة الداخلية للتعليم .

- ٩- أن تتبج الأقسام الأكاديمية لطلابها فرصة الاستزادة من المعارف والخبرات والمهارات التي تقدمها الأقسام الأخرى في الجامعة بغية توسيع نطاق فهم الطالب وإدراكه للعلاقات الوثيقة بين حقول المعرفة المختلفة، وعدم إلزامهم في دراسة جميع المقررات التخصصية داخل القسم الذي ينتمي إليه طالب البكالوريوس والدراسات العليا .
- ١٠- أن يكون عضو هيئة التدريس مؤهلاً علمياً ومهنيًا لتدريس المقررات المسندة إليه، حيث أن التدريس مجال له أصوله وأساليبه ونظرياته. إن إعداد عضو هيئة التدريس مهنيًا أمر طبيعي خاصة وأنه يزاول مهنة التدريس بالفعل . إن تهميش دور عضو هيئة التدريس في مجال التدريس جعل الاهتمام ينصب على دوره في البحث العلمي ، حيث أن العنصر يرقى علمياً وأكاديمياً بناءً على إنتاجه العلمي . وعلى الرغم من حجم الوقت الذي ينفقه العنصر في مجال التدريس ، إلا أنه لا يلعب دوراً فاعلاً في الترقية العلمية . وتأسيساً على ذلك ، ينبغي تفعيل دور عضو هيئة التدريس في مجال العملية التدريسية من خلال تقويم مستواه العلمي والمهني ، وتقويم الطلبة لاساتذتهم، وتقويم رئيس القسم وعميد الكلية عن طريق ملاحظة نتائج طلابه ومادته العلمية، وأساليبه في التوجيه والإرشاد ، وأساليب التقويم التي يستخدمها مع طلابه .
- ١١- أن يكون عضو هيئة التدريس مهتمًا بالبحث العلمي والتأليف والترجمة لا لذلك من أثر إيجابي على تعميل الطلاب العلمي وتنمية شخصياتهم.
- ١٢- أن يكون لعضو هيئة التدريس مشاركات فاعلة في اللجان التطويرية داخل الجامعة، وأن يسهم بدور إيجابي في خدمة مجتمعه .
- ١٣- أن يكون لعضو هيئة التدريس مشاركات جادة في الندوات والؤتمرات العلمية واللقاءات الأكاديمية .
- ١٤- أن تتم ترقية عضو هيئة التدريس العلمية بناء على الموازنة العادلة بين أواره في المجالات التالية : التدريس، وخدمة المجتمع، والبحث العلمي .
- ١٥- أن تحرص الأقسام الأكاديمية على وضع المعايير الواضحة والدقيقة لاختيار أفضل المعيدين والمحاضرين وأعضاء هيئة التدريس . لأن اختيار أفضل

- الكفاءات الوطنية المؤهلة للعمل في مؤسسات التعليم العالي هو خير مؤشر على الارتقاء بالمستوى النوعي لبرامج التعليم العالي في المستقبل.
- ١٦- أن ينال الطالب عناية واهتمام المسؤولين في تنمية شخصيته من جميع الجوانب الجسمية والاجتماعية والعقلية والروحية والقيمية . وللتأكد من سلامة هذا التوجه توضع أساليب تقويم شاملة وحديثة لقياس أثر التعليم العالي في أبعاد شخصية الطالب المختلفة .
- ١٧- أن يتم تفعيل دور التوجيه والإرشاد الطلابي في الجامعة للاسهام في حل مشكلات الطلاب الاجتماعية والنفسية والأكاديمية من أجل تقليل نسب الرسوب والتسرب والانقطاع الذي يؤثر بشكل كبير على الكفاءة الداخلية والخارجية للتعليم العالي .
- ١٨- أن يعتمد التعليم العالي سياسة ربط الطالب الخريج بجامعة بأواصر قوية من خلال ما يلي :
- أ - إنشاء مكتب خاص للخريجين بكل مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي .
- ب - إقامة الندوات واللقاءات العلمية والمهنية .
- ج - إنشاء مقرات للجمعيات الوطنية السعودية في كل مؤسسات التعليم العالي .
- د - تقديم البرامج العلمية والتثقيفية عن طريق مركز خدمة المجتمع والتعليم المستمر .
- هـ - تكثيف الدورات التدريبية والتأهيلية أثناء الخدمة .
- ١٩- تطوير معايير جديدة لقبول الطلبة في مؤسسات التعليم العالي لضمان اختيار أفضل الكفاءات، وتحسين مستوى مدخلات التعليم العالي، وربط سياسة القبول باحتياجات المجتمع وخطته التنموية ، ومن هذه المعايير :
- المعدل التراكمي العام للطلاب في السنتين الأخيرتين من التعليم الثانوي .
- وضع اختبارات قبول خاصة بكل كلية أو قسم أكاديمي .
- تبني مبدأ القبول المشروط .

كما ينبغي وضع معايير قبول جديدة لطلبة الدراسات العليا من أجل اتاحة الفرصة أمام الطلبة المتميزين لاكمال دراستهم العليا وخدمة مجتمعهم من خلال : اختبارات تحريرية ، ومقابلات شخصية محددة، وتحليل للوثائق والشهادات العلمية الرسمية، وحساب الخبرات العلمية، والدورات التدريبية وأنواعها ، واعتماد التوصيات السرية.

٢- أن يحرص التعليم العالي على قياس المستوى النوعي للبرامج الاكاديمية وتطويره عن طريق ما يلي :

- أ - تقويم أعضاء هيئة التدريس ممن يعملون في البرنامج .
- ب - تقويم الطلبة المتخرجين من البرنامج .
- ج - تقويم فريق عمل متخصص من خارج البرنامج .
- د - تقويم لجنة من داخل القسم أو الكلية .
- هـ - الأحكام التي تصدرها القطاعات المستفيدة من مخرجات البرنامج .
- و - تقويم لجنة من الخبراء والمخططين القائمين على تنفيذ البرنامج .

الهوامش :

- ١- الضبيب ، أحمد «التعليم الجامعي في الوطن العربي : التحديات والبدائل المستقبلية» ، مجلة اتحاد الجامعات العربية ، العدد السابع والعشرون ، ١٤١٢هـ ، ص ٧ .
- ٢- مؤسسة أسبار ، دليل القبول بالجامعات والكليات للبنين والبنات في المملكة العربية السعودية ، الرياض ، أسبار للدراسات والبحوث والإعلام ، ط ١ ، ١٤١٦هـ ، ص ٢٠ .
- ٣- المملكة العربية السعودية ، وزارة المعارف ، سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية ، ط ٤ ، ١٤١٦هـ ، ص ٢٥ .
- ٤- مؤسسة أسبار ، دليل القبول بالجامعات والكليات للبنين والبنات في المملكة العربية السعودية ، مرجع سابق ، ١٤١٦هـ ، ص ٢١ .
- ٥- المملكة العربية السعودية ، وزارة المعارف ، مرجع سابق ، ١٤١٦هـ ، ص ٢١ .
- ٦- المرجع السابق ، ص ٢١ - ٢٢ .
- ٧- صائغ ، عبد الرحمن أحمد ، وآخرون «تقويم العملية الأكاديمية بجامعة الملك سعود : أنموذج في التقويم الشامل ، جامعة الملك سعود ، الرياض ١٤١٦هـ ، ص ١٧٧ .
- ٨- كوجك ، كوثر حسين «تصور لجامعة المستقبل : حديث حول تحديث التعليم الجامعي» ، دراسات في المناهج وطرق التدريس ، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس ، جامعة عين شمس ، مصر القاهر ، ١٩٨٧م ، ص ٢٨ .
- ٩- صائغ ، عبد الرحمن أحمد وآخرون ، مرجع سابق ، ١٤١٦هـ ، ص ١٧٨ .
- ١٠- القرني ، علي «مقياس التقويم لفعالية برامج التعليم الجامعي الأكاديمي» ، مجلة التعريب ، المركز العربي للتعريب ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، دمشق ، العدد التاسع ، محرم ١٤١٦هـ ، ص ١٢٨ .
- ١١- المرجع السابق ، ص ١٤٠ .
- ١٢- المرجع السابق ، ص ١٤١ - ١٤١ .
- ١٣- العبيدي ، غانم سعيد ، وحنان الجبوري ، أساسيات القياس والتقويم في التربية والتعليم ، دار العلوم ، الرياض ، ١٤٠١هـ ، ص ٢٠ .

- ١٤- الوكيل ، حلمي أحمد ، وحسين بشير محمود ، «الاتجاهات الحديثة في تخطيط وتطوير مناهج المرحلة الأولى . مكتبة الفلاح ، الكويت ١٤٠٨هـ ، ص ٢٢٧ .
- ١٥- متولي ، مصطفى محمد ، «تقويم التجارب المستحدثة في تنويع التعليم الثانوي في ضوء أهدافها» ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، الرياض ، ص ٢١٥ .
- 16- Alkin, M. C.C., et. al. "Methods and Theories of Evaluating Programs". J. of Research and Development in Education, Vol. 8 No. 3, 1978, pp 3-5.
- ١٧- فهمي ، محمد سيف الدين «اتجاهات التغيير والتطوير في التعليم الجامعي وموقف جامعات دول الخليج منها» رسالة الخليج العربي ، العدد ٢٨ ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، الرياض ، ١٤٠٩هـ ، ص ٢٤ .
- ١٨- المملكة العربية السعودية ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية السادسة ، ١٤١٥ - ١٤٢٠هـ ، ص ٣٠١ .
- ١٩- المرجع السابق ، ص ٣٠١ .
- ٢٠- صائغ ، عبد الرحمن وآخرون ، مرجع سابق ، ص ١٧٧ .
- ٢١- المرجع السابق ، ص ١٧٨ .
- ٢٢- المرجع السابق ، ص ١٧٩ .
- ٢٣- البسام ، عبد العزيز ابراهيم ، تطوير المناهج للتعليم العالي في الوطن العربي . بحث مقدم للندوة الفكرية الثانية لرؤساء ومديري الجامعات في الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج . مكتب التربية العربي لدول الخليج ، جدة ، ١٤٠٥هـ ، ص ١٠١ .